

المحمد يرسم معالم الطريق نحو الإخاء والتعايش بين أصحاب الأديان والثقافات

كلمة سموه الترحيبية بغبطة البطريك يوحنا العاشر اليازجي أثارت كثيراً من القضايا المهمة

الخراب والدمار في كل مكان... ومن ثم فإنه لاغنى للإنسان عن الجانب الروحي الذي يعيد له توازنه، ويحفظ عليه استقامته ونقاؤه، ويقربه من الخير ويبعده عن الشر. ولكي يوضح سموه بجلاء أن الأديان السماوية لم تأت فقط من أجل الآخرة، بل أيضاً من أجل إعمار الحياة الدنيا، لفت إلى أن «روح التسامح التي نطالب بها ليست من أجل الآخرة فقط، بل كذلك من أجل الحياة الدنيا فهي ضرورة حتمية للسلم الاجتماعي في الأوطان»، يستوي في حاجته إليها المسلم الفرنسي الذي يعيش بين أغلبية كاثوليكية، والمسلم الألماني الذي يعيش بين أغلبية بروتستانتية، أو المسلم الإنجليزي الذي يعيش بين أغلبية أنجليكانية، وكذلك المسلم الروسي الذي يعيش بين أغلبية أرثوذكسية، غير أنها ضرورية أكثر للمسيحي العربي وهو يعيش في وطنه بين أغلبية مسلمة، ووطنه هو نفسه وطن موسى ووطن عيسى ووطن محمد، عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام.

ولم تكن مجرد جملة، تلك الإشارة الذكية التي ألمح إليها سمو الشيخ ناصر المحمد، بل كانت أيضاً في صلب الموضوع وجوهه، عندما ذكر أن هذه الروح التي يتطلّبها العالم الآن، هي ذاتها التي تطرق إليها البطريك يوحنا العاشر اليازجي، في موقعه في حفل تنصيبه، عندما قال: «نحن الأنطاكيين كنيسة مشرقية جذورها ضاربة بعمق في منطقتنا ومشرقنا العربي، ونحن مع إخوتنا المسلمين أبناء هذه الأرض... أيها الأعداء المسلمون نحن وإياكم لسنا فقط شركاء في الأرض وفي المصير، نحن بنينا معا حضارة هذه البلاد، ومشترون في الثقافة والتاريخ، لذلك يجب علينا أن نحفظ معا هذه التركة الغالية، كما أننا شركاء أيضاً في عبادة الله الواحد الأحد الإله الحقيقي نور السماوات والأرض».

لقد حمل هذا اللقاء المبارك الذي احتضنه ديوان سمو الشيخ ناصر المحمد، الكثير من الإشارات الرائعة الدالة على حجم التآخي بين أتباع الديانتين الإسلامية والمسيحية، وترجمت كلمة سموه هذه المعاني النبيلة السامية، مؤكدة المبدأ العظيم الذي أسسه القرآن الكريم وعلمه لأتباعه ليكون نبراساً هادياً لهم إلى يوم الدين، حين قرر لهم بشكل لا يقبل الجدل أو الخلاف أن الناس جميعاً متساوون، لا فرق بينهم على أساس اللون أو العرق أو اللسان، وأن الميزان الوحيد الذي يتمايزون من خلاله هو التقوى والعمل الصالح، وذلك في قوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل ولتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، هذه هي الرسالة الأسمى من خلق الإنسان، وتلك هي المعاني والقيم التي نحت في إيصالها كلمة سمو الشيخ ناصر المحمد، والتي زاد من أهميتها أنها جاءت في وقت يضطر فيها العالم فكرياً وسياسياً واجتماعياً، في أعقاب الأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا أخيراً، وهو ما يتطلب من كل رجال الدولة والسياسة والفكر في العالم، أن يتشركوا في إيصاله وإيضاحه، إسهماً في نشر الإخاء والأمن والسلام بين كل بني البشر.

«ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورباناً وأنهم لا يستكبرون»... وهما شاهدان يفتحان الطريق واسعاً أمام إمكان إقامة حوار جاد وراق ونافع أيضاً بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، ويزيلان الكثير من الحواجز التي يقيمها من لا يعون حقاً جوهر الأديان ورسالتها العظيمة وقيمها السامية.

وقد كان سموه موقفاً غاية التوفيق أيضاً، وهو يلمس بعداً شديداً الأهمية في حياتنا المعاصرة، ونعني به ذلك الاضطراب الذي أصاب الإنسان في زمننا الذي - كما وصفه سموه - «ترتقى فيه الإنسانية ذرا المعرفة، لكنها في الوقت نفسه تتحدر فيه إلى وحشية العدوان وهمجية الانتقال. إنه زمن يحتاج إلى عقلاء ينحازون إلى الإنسان ضد العنصرية، وحكاماء يحابون الحياة ضد الهلاك، ويفتحون أفق الحوار إلى آفاقه الواسعة، ويحطمون جدران الانزواء والانغلاق والتعصب القاتل»، ومن ثم فإننا في عالمنا هذا، ووفقاً لرؤية سموه أيضاً، نحتاج إلى أهل الاعتدال من رجال وعلماء الدين، فالعنف والفك والقسوة كلها تحوطنا من كل جانب، مغلفة بتفسيحات خاطئة للدين، ويظهر لنا أناس بلباس الدين وأخلاق المجرمين، وحالهم مثلما تقول الحكمة اللاتينية «في وجهه حمل وفي قلبه ذنب».

ولا يجادل أحد في أهمية هذه الرؤية التي طرحها سمو الشيخ ناصر المحمد، والمتمثلة في ضرورة إقامة التوازن بين المادة والروح، في حياة الإنسان، وفي حياة المجتمعات أيضاً، بل وكذلك في العلاقات بين الأمم والشعوب، فالمادة وحدها إذا طغت أهلكت، وقطعت الأواصر والصلات، ونشرت العداوة والبغضاء، وأثارت الإحن والأحقاد، وأشعلت الحروب والصراعات، وعمت

في كلمته التي ألقاها، ترحيباً واحتفاءً بغبطة البطريك يوحنا العاشر اليازجي، بطريك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس والوفد المرافق له بمناسبة زيارته الكويت، لتتصيب المتروبوليت غطاس هزيم مطرانا على بغداد والكويت وتوابعهما للروم الأرثوذكس، تناول سمو الشيخ ناصر المحمد عدداً من القضايا المهمة والدقيقة المطروحة حالياً، على الصعيدين الإقليمي والدولي، باعتبارها قضايا كونية وإنسانية، لا تتعلق بمجتمع بعينه، بل تتعلق بالإنسان من حيث هو إنسان، وفي كل ركن من أركان هذه المعمورة.

لقد تناول سموه قضايا تتصل بمبادئ التعايش والتواصل والحوار بين أصحاب الأديان والحضارات والثقافات المختلفة، منطلقاً فيما طرحه من رؤية كويتية وعربية وإسلامية، عبر عنها بصورة رائعة، مستدلاً عليها بشواهد من القرآن الكريم وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وسيرته العطرة، وكذلك شواهد من الإنجيل وحياة السيد المسيح - عليه السلام - ليبين أن الرسالات السماوية كلها تصدر من «مشكاة واحدة»، بحسب التعبير النبوي، وأنها جميعاً جاءت لتصل إنسان الأرض بنورانية السماء، ولإشاعة السلام والمحبة بين بني البشر أجمعين.

من هنا فقد حرص سمو الشيخ ناصر المحمد على أن يبين كيف أن الإسلام ينظر نظرة راقية وودودة إلى أهل الكتاب، من أتباع الديانتين السماويتين اليهود والنصارى، مستشهداً في ذلك بقول الله تعالى في كتابه الكريم «ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين وما يفتعلوا من خير قلن يكفوه الله والله عليم بالمتقين»، وكذلك بالآية الكريمة

سموه حذر من خطورة سيطرة المادة على الإنسان وإضاعة القيم الدينية والروحية

روح التسامح المنشودة ليست من أجل الآخرة فقط بل من أجل الحياة الدنيا أيضاً

أهمية مضامين كلمة سموه تتزايد في ظل الظروف الدولية الحالية

الكويت تؤكد أنها رائدة في الدعوة إلى الحوار والتواصل بين الأديان والثقافات

أكاديميون حذروا من صعوبة حلها بسبب عزوف المواطنين عن كثير من الوظائف خلل التركيبة السكانية.. خطر يتفاقم

قضية

عبدالواحد الخلفان: نتاج تراكمي لغياب الخطط الاستراتيجية للدولة

شمالان العيسى: أعداد كبيرة من التخصصات نستوردها من الخارج

أنوار القحطاني: العمالة الهامشية وراء تدني الخدمات

كتب: سامر السنديوي

كشفت التقرير الأولي لفرق تعديل التركيبة السكانية عن أهم الخطوات الواجب اتباعها لتعديل التركيبة السكانية، مشيراً إلى أن الكويت أخفقت في مؤشر التركيبة السكانية للمواطنين في خطة التنمية، حيث هيبت إلى ما نسبته 31 في المائة، بينما كان يفترض أن تصل في نهاية 2013 إلى 35 في المائة، وبلغت نسبة المواطنين العاملين في الخاص 7 في المائة، بينما مازال الـ 93 في المائة للوافدين! وأوضح أكاديميون من الخليج أن مشكلة التركيبة السكانية هي مشكلة أجنبية وليست وليدة اللحظة، وستستمر فترات طويلة، ولن تحل باعتبارات عدة، منها عزوف المواطنين عن الوظائف الفنية، واللجوء إلى القطاع الحكومي غير المنتج، وقالت الناشطة السياسية أنوار القحطاني: إن الإحصائيات الأخيرة التي توضح تراجع نسبة الكويتيين بعد أن هيبت إلى ما نسبته 31 في المائة، بينما كان يفترض أن تصل في نهاية 2013 إلى 35 في المائة، تعد مؤشراً خطيراً للدولة، ولذا يجب أن تتعامل مع هذه الأرقام كما ينبغي، خاصة أن من شأنها أن تخل بالتركيبة السكانية، ولما تحويه من مخاطر أمنية، فنحن أمام أعداد كبيرة من العمالة، ولهذا لا بد من التنبه إلى مخاطر هذه العمالة وأعدادها الضخمة، خاصة أن هناك أعداداً كبيرة من تلك العمالة عبارة عن عمالة هامشية جاءت عن طريق تجار الإقامات، وهذا ما يدعو إلى الانتباه وضرورة حل هذا الأمر ومعالجته، فهناك كثير من المشكلات الأمنية التي قد تنشأ عن هذا الواقع، وعملية التساهل لا شك أنها تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة.

وأضافت القحطاني: إن وجود هذه الأعداد من العمالة الهامشية لا شك في أنه سبب رئيسي في تدني مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، فنجد أن هناك ضغطاً كبيراً على المستشفيات والمدارس والمؤسسات الحكومية المختلفة، وكذلك الإذاعات المرورية، الأمر الآخر أن زيادة نسبة العمالة الهامشية تجعل من الصعب على الجهات الأمنية السيطرة عليها، خاصة أن تلك العمالة عندما لا تجد عملاً تلجأ إلى ارتكاب الجرائم، فقبل أسبوع سمعنا عن أن هناك بنغالياً تم ضبطه بصنع خموس، وآخر يدخل الكويت بحجوب مخدرة، ونالت يقوم بالسرقة، فلذا على الدولة أن تضع معالجتها التي تكمن في إبقاء من يقدم خدمة حقيقية للدولة ومن ذوي المؤهلات العليا والشهادات، أما مسألة استخدام الألاف من الأشخاص بهدف الترحيب والحصول على الأموال فهذا ما يسمى في القانون الدولي الاتجار بالبشر، ويعد مخالفة واضحة يعاقب عليها القانون.

وأوضحت القحطاني أن تجار الإقامات يعتبرون بالفعل سبباً رئيسياً في انتشار تلك العمالة السائبة، فيذهبون إلى بلدانهم عن طريق مناديب ويقومون بجلب تلك العمالة على شركات وهمية، والدليل على ذلك أن أكثر من يقومون بارتكاب الجرائم بعد الكشف عن إقامتهم يتبين أنهم جاءوا على شركات وهمية، ومن ناحيته قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور شمالان العيسى: إن مشكلة التركيبة السكانية مشكلة أجنبية وليست وليدة اللحظة، وستستمر فترات طويلة، ولن تحل باعتبارات عدة، منها عزوف المواطنين عن بعض الوظائف الفنية والميكانيكية، واللجوء إلى القطاع الحكومي غير المنتج، إضافة إلى أن الدولة سمحت لمواطنيها بجلب عدد كبير من الخدم من دون أي تكلفة، حتى وصل عددهم إلى ما يقارب نصف مليون خادم وخادمة، علماً بأن تكلفة الخادمة الواحدة على الدولة سنوياً تبلغ نحو 500 دينار.

وأضاف العيسى: الأمر الثاني من تلك الاعتبارات، والأهم، هو النظام التعليمي ومخرجاته، فلا شك أن النظام التعليمي لدينا متخلف، حيث إنه



السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في عدد الوافدين

لا يزيح بالتخصصات العلمية بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد، ومعظم التخصصات أدبية وعلوم اجتماعية وغيرها، وبالتالي نجد أعداداً كبيرة من التخصصات نستوردها من الخارج، ومن هذا المنطلق نجد أن هذه الأمور مجتمعة سبب رئيسي لوجود خلل في التركيبة السكانية، وأوضح العيسى أنه على الرغم من أن نسبة الكويتيين أقلية، حيث وصل عددهم إلى ما يقارب 31 في المائة من نسبة السكان، وعدد العمالة الوطنية في سوق العمل 15 في المائة، نجد أن 94 في المائة منهم يعملون في القطاع الحكومي الذي اعتبره من القطاعات غير المنتجة، وبالتالي فإن الدولة تستعين بالعرب والأجانب لنقص احتياجاتها ولولاهم لتوقف العمل.

واختتم العيسى: هذه الاعتبارات التي ذكرناها مجتمعة توضح لنا أن الحكومة ليست جادة في حل هذه الظاهرة، مادامت تتبع سياسة ترضية المواطنين بأي ثمن، والدليل على صحة القول إن هذه المشكلة موجودة منذ الستينيات ولم يحدث شيء سوى الاعتماد على الغير. ومن جانبه قال المحلل السياسي والأستاذ في كلية العلوم التكنولوجية عبدالواحد الخلفان: إن خلل التركيبة السكانية بالكويت موجود منذ فترة ليست بالقليلة، ونتيجة لإهمالها بات الأمر واضحاً وملموساً للجميع، وقد

حذرت منه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فحذر منه نواب مجلس الأمة مراراً وتكراراً، وحذر منه المجلس الأعلى للتخطيط والإدارة العامة للإحصاء. وأضاف الخلفان: إن ما تشير إليه الإحصائيات الحالية من قلة أعداد الكويتيين مقابل المقيمين الأجانب والعرب هو نتاج تراكمي لغياب الخطط الاستراتيجية للدولة، ولذا عليها وضع ضوابط وقوانين خاصة في ما يتعلق بالعمالة الهامشية، من خلال تحديد نوعية العمالة التي تتمتع باختصاصات تحتاج إليها الدولة، بالإضافة إلى نوعية تلك العمالة والتي لا تشكل أعباء عليها. وفي الوقت نفسه ومع وجود خطة التنمية لا بد أن تكون للدولة نظرة متكاملة بما يتناسب مع هذه الخطة ومدى احتياجها لهذه العمالة. وقال الخلفان: إن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الخلل، وتأتي على رأسها العمالة الهامشية التي تسبب فيها تجار الإقامات، فلو كانت الحكومة حريصة على محاربة تجار الإقامات لما وصلنا إلى ما نحن عليه الآن، فهذه العمالة تؤثر على الأمن بشكل أو بآخر، فنجد منهم من يتاجر في المخدرات ومن يبيع الحبوب ومنهم من يعمل في الأعمال المنافية للأداب، مؤكداً أن إحصائيات وزارة الداخلية تؤكد وجود عمالة هامشية كبيرة ارتكبت العديد من الجرائم، وكل هذه الأمور تؤدي إلى الخلل في التركيبة السكانية.